المندوبية السامية للتخطيط

أكتوبر 2022 - رقم 289

معالم إحصائية

نشرة شهرية

محتوى

1 الأثمان

2 مؤشرات إقتصادية ومالية

3 الوضعية الإقتصادية الوطنية خلال سنة 2022

4 البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية شتنبر 2022

البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية

• قطاع الخدمات التجارية غير المالية
• قطاع تجارة الجملة

شتنبر 2022

أهم ارتسامات أرباب المقاولات المستقاة من بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط برسم الفصل الثالث من سنة 2022 لدى المقاولات العاملة بقطاعي الخدمات التجارية غير المالية وتجارة الجملة. وترصد هذه الإرتسامات التطور الحاصل في إنتاج هذين القطاعين خلال الفصل الثاني من سنة 2022 وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الثالث من سنة 2022.

1. ارتسامات أرباب المقاولات الخاصة بالفصل الثاني من سنة 2022

1.1 قطاع الخدمات التجارية غير المالية

خلال الفصل الثاني من سنة 2022، يكون النشاط الإجمالي لقطاع **الخدمات التجارية غير المالية** قد عرف ارتفاعا حسب 68% من أرباب المقاولات. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع أنشطة «الإيواء والمطاعم» و«النقل الجوي» و«النقل البريّ والنقل عبر الأنابيب» و«الاتصالات». وتكون قدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات هذا القطاع قد بلغت نسبة 74%.

اعتبر مستوى دفاتر الطلب لقطاع **الخدمات التجارية غير المالية** عادي حسب ارتسامات 70% من مقاولي القطاع وأقل من العادي حسب 22% منهم. وبخصوص عدد المشتغلين، قد يكون عرف ارتفاعا حسب 27% من أرباب المقاولات.

2.1 قطاع تجارة الجملة

خلال الفصل الثاني من سنة 2022، قد تكون مبيعات **قطاع تجارة الجملة** في السوق الداخلي عرفت استقرارا حسب 65% من أرباب المقاولات وارتفاعا حسب 20% منهم. وقد يعزى هذا التطور بالأساس، من جهة، إلى الارتفاع المسجل في مبيعات «تجارة تجهيزات صناعية أخرى بالجملة» ومبيعات «أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة[1]»، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المسجل في مبيعات «تجارة لوازم منزلية بالجملة».

وبخصوص عدد المشتغلين، قد يكون عرف استقرارا حسب 80% من أرباب المقاولات. واعتبر مستوى المخزون من السلع عاديا حسب 79% من تجار الجملة. أما أسعار البيع، فقد تكون عرفت ارتفاعا حسب 58% من أرباب المقاولات.

2. توقعات أرباب المقاولات الخاصة بالفصل الثالث من سنة 2022

1.2 قطاع الخدمات التجارية غير المالية

خلال الفصل الثالث من سنة 2022، يتوقع 54% من مقاولي **قطاع الخدمات التجارية غير المالية** ارتفاعا للنشاط الإجمالي، في حين يتوقع 10% منهم انخفاضا. وتعزى هاته التوقعات إلى الارتفاع المرتقب، من جهة في أنشطة «الإيواء والمطاعم» و«النقل الجوي» و«النقل البريّ والنقل عبر الأنابيب» و «النقل المائي»، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المنتظر على مستوى «الأنشطة المعمارية والهندسية وأنشطة المراقبة والتحاليل التقنية».

فيما يخص الطلب المتوقع خلال الفصل الثالث من سنة 2022، فإن 47% من أرباب **مقاولات قطاع الخدمات التجارية غير المالية** يرتقبون ارتفاعه. كما يتوقع 26% من أرباب المقاولات بهذا القطاع ارتفاعا في عدد المشتغلين. وقد اعتبرت وضعية الخزينة صعبة حسب 20% من مقاولات هذا القطاع.

2.2 قطاع تجارة الجملة

خلال الفصل الثالث من سنة 2022 يتوقع 65% من **تجار الجملة** استقرارا في حجم إجمالي المبيعات وارتفاعا حسب 18% منهم.

وقد يعزى هذا التطور أساسا، من جهة، إلى الارتفاع المرتقب في حجم مبيعات «تجارة لوازم منزلية بالجملة» و«تجارة تجهيزات الإعلام والاتصال بالجملة»، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المنتظر في مبيعات «تجارة تجهيزات صناعية أخرى بالجملة».

وبخصوص مستوى دفاتر الطلب، يتوقع أن يكون أقل من العادي حسب 30% من تجار الجملة. كما يتوقع 82% من أرباب المقاولات استقرارا في عدد المشتغلين. وقد اعتبرت وضعية الخزينة صعبة حسب 39% من مقاولات هذا القطاع.

(1) يشمل أساسا تجارة المحروقات والمعادن وخدمات المعادن بالجملة.

آراء أرباب مقاولات الخدمات التجارية غير المالية (النسبة بـ %)

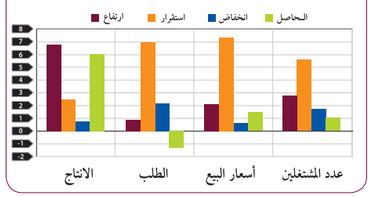

آراء أرباب مقاولات قطاع تجارة الجملة (النسبة بـ %)

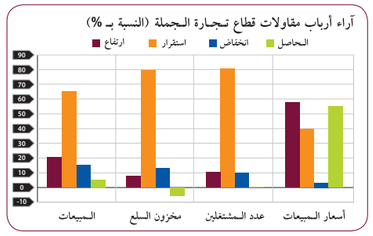

توقعات أرباب مقاولات الخدمات التجارية غير المالية (النسبة بـ %)

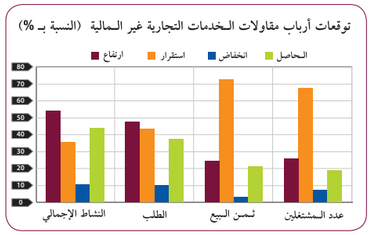

توقعات أرباب مقاولات قطاع تجارة الجملة (النسبة بـ %)

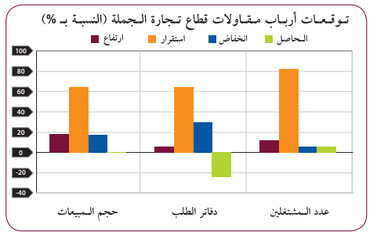

الإيداع القانوني : 2003/0016

المندوبية السامية للتخطيط

إيلو 31-3، قطاع 16، حي الرياض الرباط – المغرب – ص.ب : 178 - 10 001
الهاتف : 04 69 57 37 5 (212)+ – الفاكس : 02 69 57 37 5 (212)+
www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP

الأثمان

الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال شهر غشت 2022، ارتفاعا بـ 0,3% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 1,5% وانخفاض الرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,5% بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ارتفاعا قدره 8,0% خلال شهر غشت 2022.

وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي للثمانية أشهر الأولى من سنة 2022 ارتفاعا قدره 5,8% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التطور الشهري للرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك

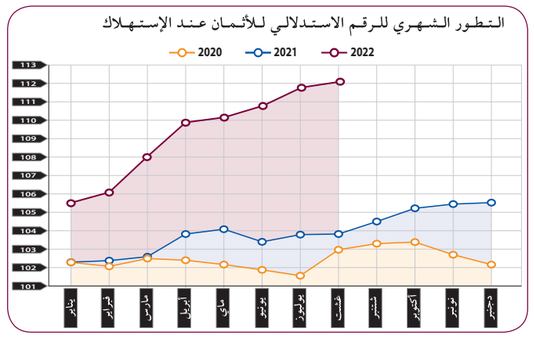

أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري يوليوز 2022	غشت 2022	التغير %	الرقم الاستدلالي للثمانية أشهر الأولى 2021	2022	التغير %
المواد الغذائية	**115,1**	**116,8**	**1,5**	**102,3**	**111,6**	**9,1**
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	114,5	116,3	1,6	101,4	110,9	9,4
المشروبات الكحولية والتبغ	129,8	129,8	0,0	125,4	129,8	3,5
المواد غير الغذائية	**109,6**	**109,0**	**– 0,5**	**103,9**	**107,8**	**3,8**
الملابس والأحذية	110,0	110,6	0,5	104,1	108,8	4,5
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	103,7	103,8	0,1	102,4	103,4	1,0
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	108,0	108,3	0,3	101,5	105,9	4,3
الصحة	101,9	101,9	0,0	101,7	101,8	0,1
النقل	126,2	122,0	-3,3	105,5	118,0	11,8
المواصلات	104,0	104,2	0,2	103,7	103,9	0,2
الترفيه والثقافة	105,4	105,6	0,2	99,8	103,4	3,6
التعليم	111,7	111,7	0,0	110,3	111,7	1,3
مطاعم وفنادق	108,0	108,7	0,6	104,4	106,4	1,9
مواد وخدمات أخرى	110,1	110,2	0,1	105,4	109,6	4,0
الرقم الاستدلالي العام	**111,8**	**112,1**	**0,3**	**103,3**	**109,3**	**5,8**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

تطور الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الاستدلالي الشهري يوليوز 2022	غشت 2022	التغير %	الرقم الاستدلالي للثمانية أشهر الأولى 2021	2022	التغير %
أكادير	109,9	110,9	0,9	103,4	107,9	4,4
الدار البيضاء	111,9	112,1	0,2	103,7	109,7	5,8
فاس	111,5	111,8	0,3	103,3	109,8	6,3
القنيطرة	112,5	112,4	– 0,1	102,2	109,3	6,9
مراكش	112,8	112,6	– 0,2	103,2	109,9	6,5
وجدة	110,8	111,7	0,8	102,3	108,3	5,9
الرباط	111,3	110,8	– 0,4	103,3	108,7	5,2
تطوان	110,7	111,6	0,8	102,1	107,9	5,7
مكناس	111,4	111,9	0,4	103,1	108,9	5,6
طنجة	111,9	112,6	0,6	103,2	109,4	6,0
العيون	111,0	111,7	0,6	103,9	108,2	4,1
الداخلة	110,1	110,1	0,0	103,5	108,2	4,5
كلميم	112,4	113,0	0,5	105,1	110,5	5,1
سطات	112,3	111,6	– 0,6	102,8	109,0	6,0
آسفي	114,8	115,8	0,9	105,6	112,4	6,4
بني ملال	113,5	115,0	1,3	103,4	110,7	7,1
الحسيمة	116,0	117,3	1,1	103,2	110,1	6,7
الرشيدية	112,5	112,1	– 0,4	102,3	108,8	6,4
المجموع	**111,8**	**112,1**	**0,3**	**103,3**	**109,3**	**5,8**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك خلال شهر غشت 2022 مقارنة مع الشهر السابق أهم الارتفاعات في الحسيمة بـ 4,9% وفي الرشيدية بـ 2,2% وفي سطات بـ 2,1% وفي العيون بـ 1,7% وفي آسفي بـ 1,5% وفي القنيطرة وتطوان والداخلة وكلميم بـ 1,4% وفي بني ملال بـ 1,3% وفي طنجة بـ 1,1% وفي فاس بـ 0,9% وفي مراكش و الرباط بـ 0,8%.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال ثمانية أشهر الأولى من سنة 2022 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021، أهم الارتفاعات في بني ملال بـ 7,1% وفي القنيطرة بـ 6,9% وفي الحسيمة بـ 6,7% وفي مراكش بـ 6,5% وفي آسفي والرشيدية بـ 6,4% وفي فاس بـ 6,3% وفي طنجة وسطات بـ 6,0% ؛ وأقل الارتفاعات في العيون بـ 4,1% وفي أكادير بـ 4,4% وفي الداخلة بـ 4,5%.

تطور التغيرات السنوية 2020 - 2022

السنة	غشت/ غشت[1]	الرقم الاستدلالي للثمانية أشهر الأولى [2]
2020	0,9	0,7
2021	0,8	1,0
2022	8,0	5,8

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.
(2) تغير متوسط الرقم الإستدلالي للثمانية أشهر الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

مؤشرات اقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

	الوضعية من يناير إلى غشت 2021	2022	التغير %
الصيد			
المنتوجات المسوقة للصيد الساحلي والتقليدي			
الوزن (بالطن)	709 310	893 585	26,0
القيمة (بألف درهم)	6 048 511	6 554 807	8,4

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

	الوضعية من يناير إلى غشت 2021	*2022	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيغاواط ساعة)	26 907	28 476	5,8
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفاط (10^3 طن)	25 019	21 175	– 15,4
البناء			
استهلاك الإسمنت (بألف طن)	8 841	8 209	– 7,1

المصادر : م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفاط ، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

المبادلات الخارجية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى غشت 2021*	*2022	التغير %
التجارة الخارجية			
الصادرات	262 269	374 252	42,7
السلع (فاب)	174 634	238 977	36,8
الخدمات	87 635	135 275	54,4
الواردات	345 613	496 344	43,6
السلع (فاب)	297 839	426 740	43,3
الخدمات	47 774	69 604	45,7
الرصيد التجاري	– 83 344	– 122 092	
نسبة التغطية %	75,9	75,4	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	64 188	71 424	11,3

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

	الوضعية من يناير إلى يوليوز 2021*	*2022	التغير %
الليالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	4 035,2	8 462,0	109,7
منها : الليالي السياحة الدولية (بالآلاف)	903,9	4 619,4	411,7

المصدر : وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

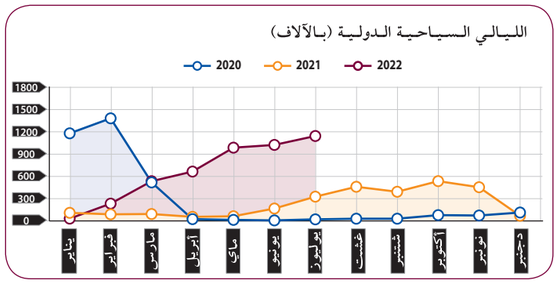

.: معطيات مؤقتة *م: معطيات مصححة*

المالية العمومية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى غشت 2021م	*2022	التغير %
المداخيل العادية	178 808	215 434	20,5
النفقات العادية	170 579	192 551	12,9
الدين العمومي	22 441	23 381	4,2
الاستثمار	42 281	47 174	11,6
الرصيد الصافي للحسابات الخصوصية	– 9 239	– 6 430	
رصيد الميزانية العامة	– 43 291	– 30 721	

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

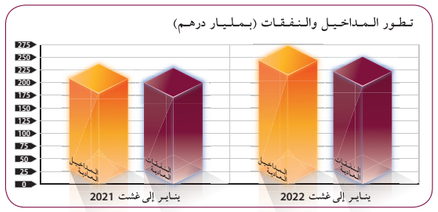

النقد

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى غشت 2021م	*2022	التغير %
مجمع النقد م3	1 538 620	1 622 423	5,4
مجمعات التوظيفات السائلة	834 613	829 737	– 0,6
ديون للاقتصاد	1 160 394	1 226 211	5,7
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	273 559	301 332	10,2
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقيمين	313 244	317 821	1,5
موارد ذات طابع غير نقدي	249 311	270 905	8,7
مقابلات الودائع لدى الخزينة	73 449	76 444	4,1
بنود صافية أخرى	– 32 715	– 28 481	12,9
مجموع المقابلات (1)	1 538 620	1 622 423	5,4

(1) مجموع المقابلات = ديون للاقتصاد + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقيمين - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات الودائع لدى الخزينة + بنود صافية أخرى.
المصدر : بنك المغرب.

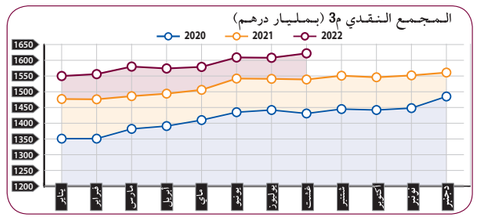

سوق العملة

	الوضعية في شهر غشت 2021	2022	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بمليون درهم)	2 518,17	1 110,47	– 55,9
رسملة البورصة (بمليون درهم)	653 222,52	630 218,73	– 3,5
مؤشر مازي	12 694,16	12 128,72	– 4,5
مؤشر MSI20	1 036,67	981,48	– 5,3

الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة	01 يوليوز 2022	05 غشت 2022	التغير %
العدد	548	552	0,7
الأصول الصافية (بمليون درهم)	528 629,07	559 624,90	5,9

المصادر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

الوضعية الاقتصادية
خلال الفصل الثاني من سنة 2022

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني سجل تباطؤا ملحوظا بلغ 2% خلال الفصل الثاني من سنة 2022 عوض 14,2% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وسجلت الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 4,2% وانخفاض النشاط الفلاحي بنسبة 15,5%.

وشكل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بارتفاع التضخم وتفاقم الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.

تباطؤ قوي للنمو الاقتصادي

انكمشت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 16% في الفصل الثاني من سنة 2022 بعد ارتفاع قدره 18,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا الإنخفاض، إلى التراجع الحاد للقيم المضافة لكل من أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 15,5% عوض ارتفاع بنسبة 17,5% وأنشطة الصيد البحري بنسبة 23,4% عوض ارتفاع بنسبة 36,9%.

وبدورها، عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** تراجعا حادا منتقلة من 17,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية إلى 1,5%. وذلك نتيجة انخفاض القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنسبة 7,8% عوض 0,6% وإلى تراجع أنشطة :

- الصناعات التحويلية بنسبة 2,3% عوض 20,2% ؛
- الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات بنسبة 2% عوض 14,6% ؛
- البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,7% عوض ارتفاع بنسبة 16,9%.

وعرفت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** من جهتها، تراجعا بنسبة 6,1% خلال الفصل الثاني من سنة 2022 بعد أن سجلت ارتفاعا نسبته 11,2% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وتميزت بارتفاع أنشطة :

- الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 5,6% عوض 4,3% ؛
- خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 4,3% عوض 2,8% ؛
- الاعلام والاتصال بنسبة 1,3% عوض انخفاض بنسبة 0,5%.

وإلى تراجع أنشطة :

- الفنادق والمطاعم بنسبة 50,3% عوض 86,4% ؛
- النقل والتخزين بنسبة 10,8% عوض 42,6% ؛
- التجارة وإصلاح المركبات بنسبة 4% عوض 17,6% ؛
- البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات بنسبة 3,2% عوض 24,5% ؛
- الخدمات العقارية بنسبة 1,5% عوض 3%.

في المجموع عرفت الأنشطة غير الفلاحية تراجعا حادا منتقلة من 13,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية إلى 4,2%.

وفي هذه الظروف، واعتبارا لارتفاع الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 5,3%، سجل **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** ارتفاعا نسبته 2% خلال الفصل الثاني من سنة 2022 عوض 14,2% السنة الماضية.

ارتفاع في المستوى العام للأسعار

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بلغ 6,9% عوض 16,5% سنة من قبل، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 4,9% مقابل 2,3%.

تراجع قوي للطلب الداخلي

سجل الطلب الداخلي تباطؤا ملحوظا حيث انتقل من 10% خلال نفس الفصل من السنة الماضية إلى 2%، مساهما في النمو الاقتصادي الوطني بـ 2,2 نقطة عوض 11,3 نقطة.

هكذا، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر تراجعا في معدل نموها حيث انتقلت من 13,6% خلال الفصل الثاني من سنة 2021 إلى 3,2% مساهمة في النمو بـ 1,7 نقطة مقابل 7,4 نقطة.

وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 6,7% عوض 5,5% حيث ساهمت بـ 1,3 نقطة في النمو مقابل مساهمة بـ 1,2 نقطة.

من جهة أخرى، سجل إجمالي تكوين الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي إقتناء النفائس) من جهته انخفاضا بنسبة 2,4% عوض ارتفاع بنسبة 7,3% سنة من قبل بمساهمة سلبية في النمو بلغت 0,8 نقطة بدل 2,7 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية

على مستوى المبادلات الخارجية من السلع والخدمات بالحجم، سجلت كل من الصادرات والواردات ارتفاعا قويا خلال الفصل الثاني من سنة 2022. وهكذا، سجلت الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 36,4% بدل 22,4% بمساهمة في النمو بلغت 11,8 نقطة عوض 6,4 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. كما ارتفعت الواردات بدورها بنسبة 28,7% عوض 8,3% مع مساهمة سلبية في النمو بـ 12 نقطة عوض مساهمة سلبية قدرها 3,5 نقطة سنة من قبل.

وفي هذا الإطار، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 0,2 نقطة عوض مساهمة إيجابية قدرها 2,9 نقطة خلال الفصل الثاني من سنة 2021.

ارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 6,9% عوض ارتفاع بنسبة 16,5% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية وارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 22% عوض 15%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح تباطؤا منتقلا من 16,4% خلال نفس الفترة من السنة الماضية إلى 7،9% خلال الفصل الثاني من سنة 2022.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 9% مقابل 14,7% المسجل سنة من قبل، فقد استقر الادخار الوطني في 31,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 31,8%.

وتبعا لبلوغ إجمالي الاستثمار(إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي إقتناء النفائس) 34% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 33,8% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، تفاقمت الحاجة الى تمويل الاقتصاد الوطني منتقلة من 2% خلال نفس الفصل من السنة الماضية إلى 2,6% خلال سنة 2022.

القيمة المظافة (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2014) (بمليون درهم)

	الفصل الثاني 2021	الفصل الثاني 2022	التغيرات البين سنوية بـ %
القطاع الفلاحي	30 532	25 790	– 15,5
القطاع غير الفلاحي	**225 658**	**235 183**	**4,2**
الصيد البحري	1 564	1 198	– 23,4
صناعة الاستخراج المعدني	6 632	6 112	– 7,8
الصناعة التحويلية	41 320	42 277	2,3
توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات	8 730	8 904	2,0
البناء	16 590	16 867	1,7
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدرجات النارية	29 233	30 402	4,0
النقل والتخزين	7 593	8 410	10,8
أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	5 618	8 443	50,3
الإعلام والاتصال	8 981	9 098	1,3
الأنشطة المالية والتأمينات	14 035	14 625	4,2
الأنشطة العقارية	20 365	20 661	1,5
البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	11 688	12 062	3,2
التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي	30 480	32 187	5,6
التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	21 734	22 661	4,3
خدمات أخرى	1 414	1 448	2,4
الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات	28 164	29 664	5,3
الناتج الداخلي الاجمالي بالحجم	**284 904**	**290 602**	**2,0**
الناتج الداخلي الاجمالي غير الفلاحي	**253 819**	**264 843**	**4,3**
الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية	**308 178**	**329 581**	**6,9**

الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2014) (بمليون درهم)

	الفصل الثاني 2021	الفصل الثاني 2022	التغيرات البين سنوية بـ %
نفقات استهلاك الأسر	159 228	164 323	3,2
نفقات استهلاك الإدارات العمومية	57 984	61 889	6,7
نفقات استهلاك المؤسسات الغير الهادفة للربح	2 135	2 096	– 1,8
اجمالي تكوين رأس المال الثابث	105 276	102 797	– 2,4
صادرات من السلع والخدمات	90 316	123 229	36,4
واردات من السلع والخدمات	130 224	167 640	28,7

الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية) (بمليون درهم)

	الفصل الثاني 2021	الفصل الثاني 2022	التغيرات البين سنوية بـ %
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	329 796	355 964	7,9
الادخار الوطني الإجمالي	98 154	103 507	5,5
اجمالي تكوين رأس المال	104 216	111 985	7,5